

1- مفهوم السياسات التجارية: سبق وأن تعرفنا الى أفكار الاقتصاديين التجاريين (الميركانتليين) وتأكيدهم على تقييد التجارة الخارجية وبخاصة الجانب الاستيرادي، لأنهم كانوا يعتقدون بأن التجارة الخارجية إذا ما كانت تؤدي الى حصول طرف ما على أرباح، فإن ذلك يكون على حساب الطرف الآخر، غير أن المفكرين الفزيوقراط أو الطبيعيين قد مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية ومن ضمنها النشاط التجاري، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتتاجرين، ومن الجدير بالذكر أن نظريات التجارة الخارجية تقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة، غير أن الواقع هو الأسواق عموماً تسودها المنافسة غير التامة أو المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة، وبناءً عليه فإن معظم دول العالم اليوم تقوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية:

- العلاقات النقدية الدولية: فعندما يعاني ميزان مدفوعات إحدى الدول من مشكلة ما مثل العجز فإنها تلجأ الى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخلل وهذا بحد ذاته يعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية.
 - رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة (قد تكون اجتماعية أو سياسية أو صحية...الخ) من خلال الأدوات المباشرة لسياساتها التجارية.
 - القيود المفروضة على التجارة، والتي هي نتيجة لتركيبة أسواق المنافسة غير التامة (أي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) باعتبارها الأسواق الأكثر شيوعاً في عالم اليوم.
- وتعرف السياسات التجارية بأنها: مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعاً ولتحقيق أهداف معينة.
- كما تعرف كذلك بأنها: حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى.

2- أنواع السياسات التجارية: تقسم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما

أولاً : سياسة الحرية التجارية

ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه، وذلك عائد الى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة، وكانوا يؤمنون (1) بوجود الأيدي الخفية (Hidden Hand)

التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائياً دون تدخل الدولة (2) إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Just Price) والذي يحقق ربحاً معقولاً للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري.

وقد استمرت بريطانيا بإتباع هذه السياسة حتى الحرب العالمية الأولى إذ أصيب اقتصادها بعد الحرب بمشكلات استدعت تدخل الحكومة وفرض الحماية التجارية للإسراع بإعادة بناء ما دمرته الحرب.

حجج انصار حرية التجارة: تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على:

- زيادة الدخل.
- انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية.
- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة.

ثانياً: سياسة الحماية التجارية

ويقصد بها: حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب، فضلاً عن حماية المنافع العامة.

أبرز الدواعي إلى هذه السياسة:

- تقسيم العمل الدولي إلى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي.
- دعوة "كينز" إلى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية.

حجج انصار الحماية التجارية:

- تقليل البطالة: تعمل أدوات الحماية (التعريف أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل.
- تنوع الإنتاج: تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فإن المشروعات سيكون بإمكانها تنوع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع.
- حماية الدولة من الداخل: مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو التعرض للإغراق.
- الحصول على الإيرادات: وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية.

- حماية الصناعات الناشئة: أي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي (الكسندر هاملتون) عام 1791، ثم تبعه الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى.

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية:

- لكي تكون هذه السياسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يلي:
- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة.
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا.
- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح.

3- أدوات السياسات التجارية : تقسم ادوات السياسات التجارية الى نوعين رئيسين هما:

أولاً - الأدوات غير المباشرة (السعريّة) وتشمل:

نظام التعريفية الجمركية. Tarifs.

وتسمى احيانا ضريبة الواردات، وهي عبارة عن أداة من أدوات السياسة التجارية للدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. وتأتي التعريفية الجمركية في صورتين، إما مبلغ محدد لكل وحدة مستوردة، أو نسبة معينة من سعر السلعة المستوردة. وتفرض التعريفية اساسا لحماية الاقتصاد الوطني عن طريق رفع سعر السلعة المستوردة، وتسمى في هذه الحالة تعريفية حمائية. ولكن التعريفية الجمركية تكون احيانا مخصصة اساسا لجلب إيرادات جمركية للدولة وتسمى في هذه الحالة تعريفية إيرادية.

نظام الإعانات. Subsidies.

وهو أن تعطي الدولة إعانات للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا تحل محل المستوردات، أو لكي يطور ويحسن إنتاجه ويقوم بالتصدير.

وبالتالي فالإعانات نوعين، إعانات واردات وهي تعطي للمنتج المحلي لكي ينتج سلعا لإحلال المستوردات أي لتقليل الاعتماد على المستورد وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي. وإعانات صادرات وهي تعطي لمنتجات سلع التصدير لتوسيع حجم الصادرات. والغرض من النوع الأول هو زيادة المعروض من السلع المنتجة محلياً بينما الغرض من النوع الثاني هو زيادة عرض السلع المصدرة إلى السوق الدولي.

ثانياً - الادوات المباشرة (الكمية):

نظام الحصص. Quotas.

وهو عبارة عن وضع حد أعلى لكمية المستوردات لكل فترة زمنية، مثل تحديد عدد السيارات الممكن استيرادها كل سنة. ولنظام الحصص نفس أثار التعريفات تقريبا إذ يؤدي إلى رفع سعر السلعة المستوردة، ولكنه لن يؤدي إلى نفس حصيلة الإيرادات للدولة.

القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من أجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم إلى:

- (1) الترتيبات الحكومية: مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات...الخ.
- (2) مشتريات الحكومة: وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، مما يعني إضفاء سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية.
- (3) تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية: مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها، إذ تستورد العلبة الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4 \$ للعلبة الواحدة.
- (4) الحصص التصديرية الطوعية: مثل الاتفاق بين اليابان وأميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات إلى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية إلى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما.